

الفصل الثالث :

حالة عملية عن منح الائتمان في البنوك التجارية

مقدمة (1) :

تواجه البنوك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بها ، ولا شك أن آثار تلك المخاطر لا تمتد إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القروض فقط ، بل قد تمتد إلى خسارة القروض ذاتها .

وتتعدد مخاطر القروض وأسبابها ، فمنها ما هو متعلق بالمقترض ذاته ومخاطر النشاط الذي يمارسه والمخاطر المتصلة بالظروف العامة ، والمخاطر الناشئة عن أخطاء البنك ، والمخاطر الناجمة عن فعل الغير .

وتبذل البنوك جهدها بهدف الحد من هذه المخاطر وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها والتي تستهدف سلامة الدراسات الإئتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح واقتسام المخاطر مع الغير والحصول على الضمانات الكافية والتأمين عليها .

-
- (1) كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم 296 الصادر بتاريخ 28 يونية 1987 (قرارى مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادرين بتاريخى 21 نوفمبر 1985 ، 5 يونية 1986 .
 - كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم 298 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1987 (قرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 31 أغسطس 1987) .
 - كتاب نائب محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 16 نوفمبر 1999 .
 - كتاب نائب محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 31 يونية 2001 .
 - كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم 363 الصادر بتاريخ 31 مارس 2003 .

وتحقيقاً لذلك ، فإنه يتعين أن يكون لكل بنك سياسة ائتمانية معتمدة من مجلس إدارته تتسم بالوضوح وتتضمن تحديداً واضحاً للسلطات والمسئوليات المتعلقة بمنح الإئتمان والأنواع المختلفة من الإئتمان التي يمكن أن يمنحها البنك ، والسلع التي يجوز تمويلها والضمانات التي يمكن قبولها والهوامش اللازمة لكل نوع من أنواع الضمانات وأسلوب الحفاظ عليها ومراقبتها يمكن قبولها والهوامش اللازمة لكل نوع من أنواع الضمانات وأسلوب الحفاظ عليها ومراقبتها وأن يرتبط التسعير بدرجة المخاطر الائتمانية الخاصة بكل عميل من أهمية الفصل بين الجهة التي تقوم بمنح الإئتمان والجهة المسؤولة عن متابعته ، على أن يتم مراجعة هذه السياسة على فترات دورية في ضوء كافة التغيرات المتعلقة بنشاط البنك⁽¹⁾ .

سوف يتناول الباحث أن شاء الله في طيات ذلك الفصل أهم وظائف البنوك التجارية ، وهي منح الائتمان مع عرض أهم الكتب الدورية الصادرة من البنك المركزي المصري بشأن منح الائتمان وترشيد القرار الائتماني ثم توضيح منظومة العملية الائتمانية بداية من الطلب المقدم من العميل إلى تنفيذ الموافقة الائتمانية ، وسوف يتعرض الباحث في طيات ذلك الفصل أيضاً إلى القواعد العامة لمنح الائتمان ثم تطبيق مبدأ الاطار العام لنظام المعلومات في البنوك وكذلك مبدأ وحدة الهدف ، مبدأ العلاقات السببية ، مبدأ المتغيرات الأساسية كمبادئ للنظرية العامة للنظم .

وفي إطار ما تقدم فلا تعتبر القواعد والضوابط الواردة فيما بعد بديلة لما يجري عليه العمل بالبنوك المختلفة ، وإنما تعتبر مكمله لها ، كما أنها لا تهدف إلى تقييد نشاط البنوك في مجال منح الإئتمان ، وإنما تهدف إلى المعاونة في سد الثغرات التي تواكب عملية الإقراض وبما يجد من فرص تلاعب بعض العملاء بالتسهيلات الممنوحة لهم .

ومع اطلاله اتفاقية تحرير التجارة والخدمات ، وتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل II ، وكذلك ما تواجه إدارة البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة من تحديات ومخاطر والتي تعتبر المخاطر الائتمانية أهم أنواعها ، فإن البنك المركزي المصري

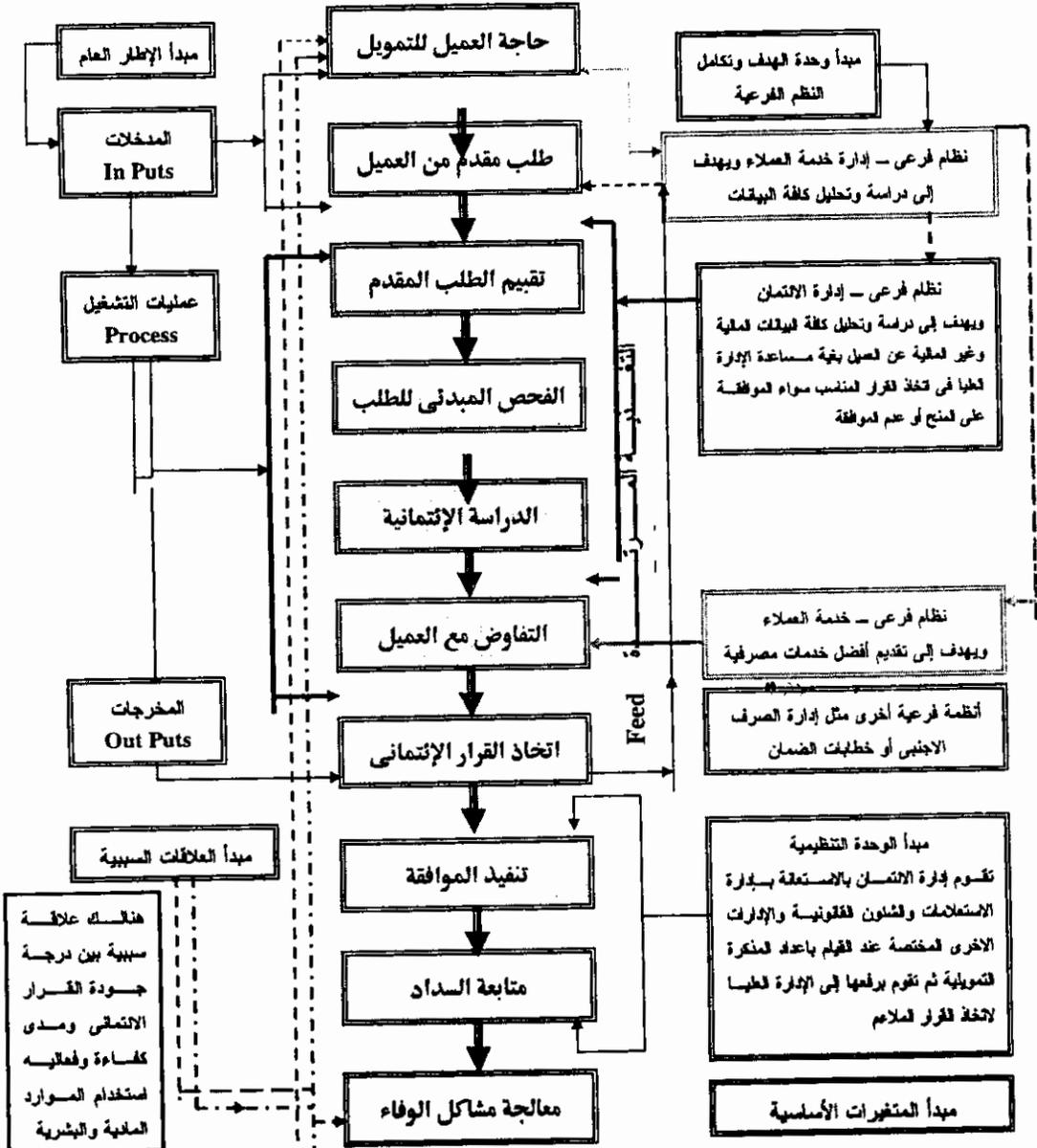
(1) اجتماع السيد المحافظ مع السادة رؤساء البنوك المنعقد بتاريخ 4 مايو 1999 .

أخذ بالفكر العلمى فى إدارة المخاطر وذلك عن طريق إصداره كتاب دورى⁽¹⁾ ، يلزم كافة البنوك العاملة فى مصر بتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء بالأستناد على التقييم الرقمى للمخاطر بتحليل صناعة العميل ، تحليل المنتج ، تحليل (القوائم المالية وغيرها من التحليلات المالية وغير المالية لكافة المعلومات المتاحة عن العميل .

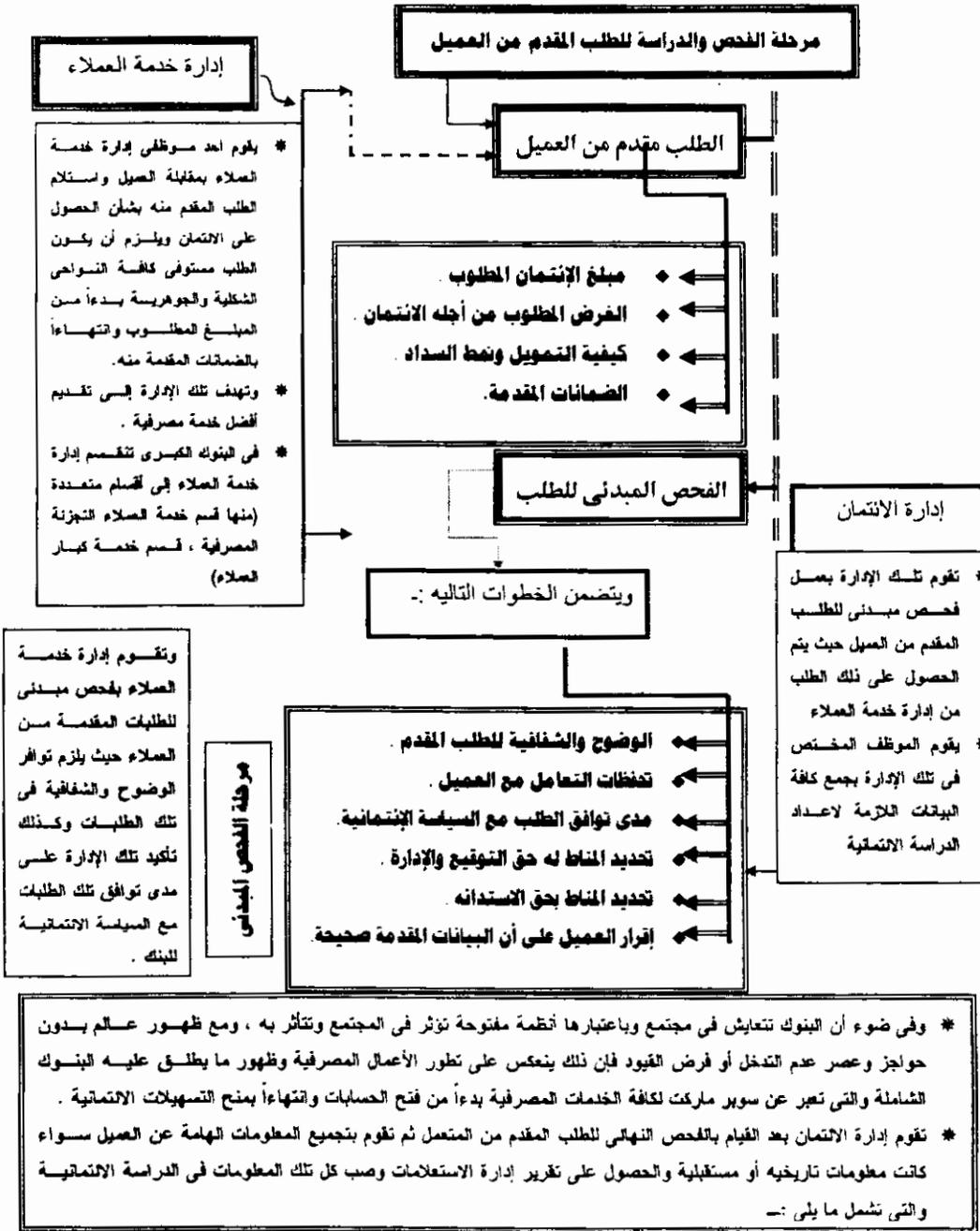
ومما سبق يمكن أن يوضح الباحث منظومة العملية الائتمانية بتطبيق المبادئ الاساسية للنظرية العامة للنظم من الشكل التوضيحي التالى :

(1) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى كتاب نائب المحافظ فى يونيو 2005 بشأن تقييم الجدارة الائتمانية ، البنك المركزى المصرى ، القاهرة ، 2005 .

منظومة العملية الإئتمانية



المصدر : اعداد الباحث

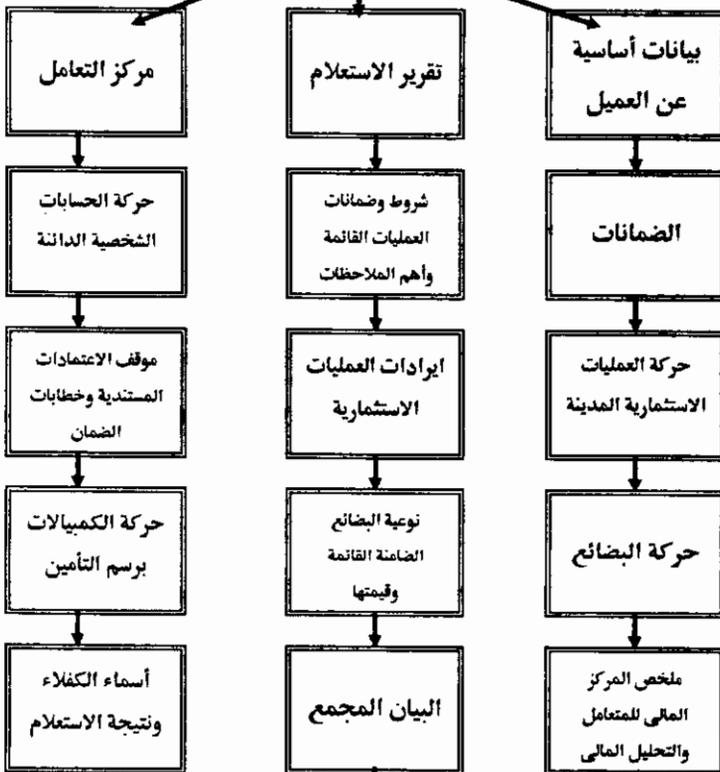




مرحلة صب كافة المعلومات المتاحة في

مذكرة الدراسة الائتمانية

تشمل ما يلي :



مرحلة التقييم والعرض والتحويل

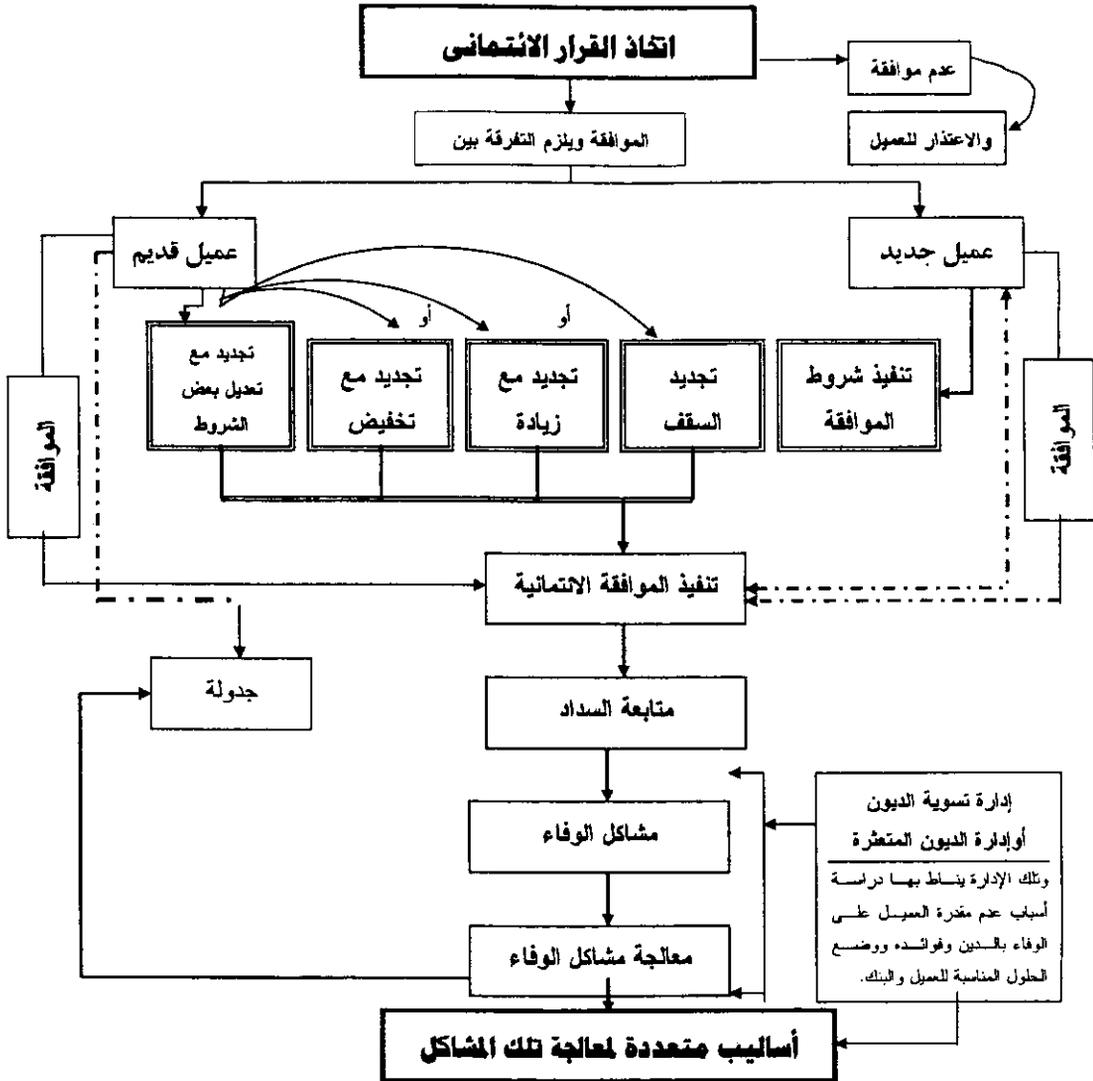
الرأي والتوصية

مرحلة ابداء
الرأي

اتخاذ القرار الائتماني

عدم موافقة

موافقة



ومن الاشكال التوضيحية السابق الاشارة إليها في الصفحات السابقة يمكن القول أن جودة قرار منح الائتمان هو محصلة لكفاءة ولعالية ومدى اداء كل إدارة من الإدارات المتخصصة (إدارة خدمة العملاء ، إدارة الائتمان ، إدارة الاستعلام ، ويمكن بيان ذلك في المعادلة التالية :-

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + E$$

حيث أن :- Y = المتغير التابع (جودة قرار منح الائتمان) .

X1 = المتغير المستقل (المعلومات المالية التاريخية والجارية والمستقبلية) .

X2 = المتغير المستقل الثاني (المعلومات غير المالية التاريخية والجارية والمستقبلية) .

X3 = كفاءة واداء كل إدارة من الإدارات (إدارة الائتمان) .

B0 , B1 , B2 , B3 = المعلمات (الثوابت) ، E = المتغيرات المستقلة الأخرى التي يصعب حصرها ويطلق عليها الخطأ Errorr .

قرار منح الائتمان دالة في المتغيرات السابق الاشارة إليها أو بعبارة أخرى فالعلاقة بين قرار منح الائتمان يعبر عن نموذج خطى لانحدار متعدد وذلك أفترضاً من الباحث .

استقراء بعض مواد القانون رقم 88 لسنة 2003 بشأن منح الإئتمان :

ومما سبق يرى الباحث أن العملية الإئتمانية عملية مستمرة في البنوك باستمرار نشاطه ، وفي ضوء المادة رقم 57 من القانون رقم 88 لسنة 2003 (قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)⁽¹⁾ ، حيث يشترط لتقديم الإئتمان للعميل أن يكون حسن السمعة ولديه موارد ذاتية كافية وأن تثبت الدراسات كفاية التدفقات النقدية المتوقعة لأنشطته للوفاء بالتزاماته وذلك وفقاً لتلك المادة ، وللبنك في الأحوال التي يقدرها أن يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية سواء عينية أو من أى طبيعة أخرى يقبلها البنك .

* ووفقاً للمادة رقم 64 من ذلك القانون يلزم على كل بنك التأكد من أن التمويل والتسهيلات الإئتمانية تستخدم في الأغراض والمجالات التي حددت في الموافقة الإئتمانية .

* ووفقاً للمادة 69 يحتفظ كل بنك بسجل للضمانات العينية المقدمة من العملاء عن التمويل والتسهيلات الإئتمانية المقدمة لهم ، وعليه أن يتأكد من جدية هذه الضمانات وسند ملكيتها وقيمتها عند تقديم الإئتمان .

* ووفقاً للمادة رقم 71 يحظر على كل بنك أن يقوم بمنح ائتمان إلى العميل الواحد والأطراف المرتبطة به ألا تتجاوز نسبة 30% من القاعدة الرأسمالية للبنك .

وسوف يقوم الباحث في الصفحات التالية بعرض أهم الضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري بشأن منح الائتمان .

(1) قانون رقم 88 لسنة 2003 أن قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد ، الجريدة الرسمية ، العدد 24

(مكرر) ، السنة السادسة والأربعون ، 15 يونية سنة 2003 ، ص 24 .

ضوابط منح الائتمان :

القواعد العامة لمنح الائتمان :

- 1- ضرورة مراعاة تحديث نظم العمل المعمول بها لدى البنوك أولاً بأول وفقاً للمتغيرات المحيطة بالعملية الائتمانية .
- 2- الالتزام بالقواعد والأعراف المصرفية المستقرة فى مجال منح الائتمان ، وخاصة مراعاة أن ترتبط قرارات منح التسهيلات الائتمانية بأغراض محددة ، وأن يتم متابعة الاستخدام فى حدود هذه الأغراض .
- 3- عدم تقديم تسهيلات إئتمانية للعملاء بالنقد الأجنبى وعدم توفير تمويل لأى نشاط بالنقد الأجنبى ما لم يتم التأكد تماماً من توافر موارد بالنقد الأجنبى للعميل يتعهد باستخدامها فى السداد⁽¹⁾ .
- 4- التوقف عن منح تسهيلات إئتمانية بالعملة المحلية بضمان خطابات الضمان بعملات أجنبية وذلك سواء صدرت من بنوك محلية أو من بنوك فى الخارج ، ويستثنى من ذلك التسهيلات الممنوحة بالعملة المحلية للشركات الأجنبية - التى تعمل فى مصر - بضمان خطابات ضمان صادرة من بنوك فى الخارج .
- 5- عدم تقديم تسهيلات بالعملة المحلية بضمان ودائع بالنقد الأجنبى بكافة أشكالها أو سندات بالعملات الأجنبية ، وعلى البنوك فى حالة مخالفة هذه التعليمات إبلاغ البنك المركزى المصرى بتلك الحالات .
- 6- مراعاة سلامة ودقة تنفيذ الموافقات الائتمانية على النحو الذى تصدر به ، واستيفاء كافة الشروط التى تتضمنها الموافقات قبل البدء فى التنفيذ ، دون الاكتفاء بقبول تعهدات من العملاء بقيامهم باستيفاء الشروط فيما بعد .
- 7- يركز تقرير منح الائتمان وفقاً لمبدأ إجمالى الحدود المصرح بها ، بمعنى أن أى عميل يمتلك منشأة أو أكثر وتكون هذه المنشأة مدينة للبنك يجب النظر إليها كتسهيل ائتمانى

(1) كتاب السيد محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 26 فبراير 2003 .

واحد ويجب توافر موافقة سلطة ائتمانية يمكنها منح جميع الحدود بعد دراسة كل منشأة على حدة وكذلك المركز المجمع لهذه المنشأة ويسرى ذات المبدأ بالنسبة للإئتمان الممنوح لعملاء تتعدد مسميات أنشطتهم .

8- أهمية اختيار مسئولى الائتمان ومندوبى الاستعلام من بين العناصر التى تتوافر فيها الخبرة والصلاحيات الأخرى للقيام بأعباء مثل هذه الوظائف التى لها طابع الحساسية وينطبق ذلك على وظائف أمناء المخازن .

9- وضع نظام الصلاحيات الائتمانية على المستويات المختلفة ، ويقع على عاتق إدارة البنك مهمة التحقق من مدى إلتزام أجهزته بهذه الصلاحيات .

10- ضرورة أن تركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة فى المقام الأول على دراسة عميقة للمركز المالى للعميل - شاملاً الأطراف المرتبطة به - ونتائج أعماله وحسن سمعته ومدى حرصه على الانتظام فى الوفاء بالتزاماته والغرض المطلوب من أجله وطريقة وأسلوب السداد إلى غير ذلك من اعتبارات قد تفوق أهميتها ما يقدم من ضمانات .

11- يجب المواءمة بين إجمالى التسهيلات المصرح بها للعميل وبين حجم موارده المالية المستثمرة فى نشاطه ونوعية ذلك النشاط وتلتزم البنوك عند النظر فى طلبات العملاء للحصول على قروض لتمويل إنشاء مشروعات جديدة أو توسعة مشروعات قائمة ، إلا تؤدى نسبة اقتراض منشأة العميل - من الجهات المحلية والأجنبية - إلى حقوق المساهمين فى تلك المنشأة إلى الإخلال بقدرة المنشأة على خدمة القروض التى تحصل عليها⁽¹⁾ .

12- يفضل فى حالة المشروعات الكبيرة التى تحتاج إلى الاقتراض أن يتم ذلك عن طريق منح قرض مشترك يساهم فيه أكثر من بنك ويدار بواسطة بنك واحد يقع على عاتقه إجراء الدراسات الائتمانية اللازمة ، ولا يمنع ذلك من قيام كل بنك مشارك بإجراء هذه الدراسات ، وتكون سلطة الاعتماد فى هذه الحالة لمجلس إدارة كل بنك وعلى أن يتم استيفاء الضمانات طبقاً لما جاء بالموافقة الائتمانية⁽²⁾ .

(1) كتاب السيد نائب محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 .

(2) المرجع السابق ص 2 .

- 13- التأكيد على العناية بدراسة الغرض المطلوب من أجله التسهيلات ومتابعة استخدام العميل لها ، وهو ما يقتضى من البنك صرف التسهيل المصرح به بما يتمشى مع الأغراض المقرر تمويلها ، ويتعين الابتعاد عن تمويل العمليات التي يكون الهدف منها المضاربة أو الاحتكار لبعض السلع أو الخدمات الأولية أو التأثير على تداولها .
- 14- دراسة موقف العميل والأطراف المرتبطة به (ذات العلاقة الوثيقة به) كمجموعة واحدة ، وبحيث يؤخذ في الحسبان العلاقات المتداخلة فيما بين هؤلاء العملاء ، وذلك سواء عند تقرير الحدود الائتمانية للعميل أو عند تحديد درجة المخاطر الائتمانية المتعلقة به ، مع مراعاة تلافى ما قد يكون هناك من إقراض لأطراف مرتبطة بمسئولين بالبنك ، وذلك بما يتناسب والغاية التي توخاها المشرع من حظر إقراض أعضاء مجالس إدارة البنوك⁽¹⁾ .
- 15- يقوم مجلس إدارة كل بنك بوضع قواعد ثابتة عن نظام وبيانات الاستعلام المصرفي عن عملاء الائتمان بالبنك وذلك بتصميم نموذج الاستعلام على السلطة المختصة عند منح أو تجديد أو زيادة الحدود الممنوحة للعميل مع الإقرار الذي يقدمه العميل بتوقيعه والذي يفصح فيه العميل عن الأطراف المرتبطة به وفقاً للمفهوم العلمى المتفق عليه عرفاً .
- 16- يراعى استيفاء الاستعلام من مصادر موثوق فيها وكذا تنسيق التعاون بين أجهزة الاستعلام بالبنوك ، مع العناية بتجديد الاستعلامات على فترات زمنية تخدم عملية متابعة التسهيلات الممنوحة .
- 17- ضرورة التقيد بالحدود المصرح بها للتسهيلات الائتمانية وعدم السماح للعملاء بتجاوز الحد الأقصى للتسهيلات ، وذلك دون معرفة الحاجة الفعلية للمقترض ومصادر السداد ، وكذلك التقيد بالنسب التسليفية للضمانات وعدم تجاوزها قبل الرجوع للسلطة الإدارية المختصة بالبنك ، مع متابعة حالات التجاوز إذا سمح بها بصفة مؤقتة من السلطة المختصة بواسطة جهاز المتابعة بالمركز الرئيسى للبنك .
- 18- يكون تجديد التسهيلات القائمة أو زيادة الحدود المصرح بها في ضوء نتائج متابعة البنك لمعاملات العميل معه وكذا مركزه المجمع قبل الجهاز المصرفي ، بمعنى أن يكون اقرار

(1) اجتماع السيد المحافظ مع السادة رؤساء البنوك المنعقد بتاريخ 23 سبتمبر 1998 .

- أى تجديد أو زيادة للحدود المصرح بها مرتبطاً باستيفاء دراسة ائتمانية متكاملة ، ومن ثم تتعد البنوك عن أن تكون زيادة الحدود المصرح بها لمجرد تغطية تجاوزات حدثت فعلاً.
- 19- إيلاء عناية كافية للجوانب التنفيذية لما يصدر من موافقات ائتمانية والضمانات المطلوبة لها ، ويتم ذلك في التوقيعات الملائمة بحيث يكون في مقدرة البنك تدارك أية انحرافات في التنفيذ والتصدي لمخاطر أخطاء التنفيذ قبل تفاقمها .
- 20- أن يكون النظر في منح تسهيلات ائتمانية أو تجديدها بناء على طلبات يستوفى بياناتها عملاء الائتمان وفقاً لنماذج يضعها كل بنك ، تتضمن كافة البيانات الأساسية التي تساعد على دراسة الائتمان وتقلل من حاجة الباحث لاستيفاء البيانات والمعلومات ، مع وضع بيانات إرشادية لتوضيح المستندات التي يتعين على العميل تقديمها رفق طلبه ، مع التأكيد على مقدم الطلب بأهمية مراعاة الدقة في استيفاء بيانات النموذج إلى جانب طمأنته إلى سرية البيانات . ويكون من بين المستندات التي يطالب العملاء بتقديمها ، إقرار موقع من العميل عن البنوك التي يتعامل معها وحجم تعامله مع كل منها مع إيضاح المسميات المختلفة التي يتعامل بها مع كل بنك ، على أن يكون معلوماً لدى العميل قبل الإقرار بهذه المعلومات إن اغفال الإقرار عن بعضها أو الإقرار ببيانات غير صحيحة يترتب عليه الحرمان من الحصول على التسهيل المطلوب .
- 21- ضرورة قيام البنوك بالاطلاع على بيانات جميع مخاطر الائتمان المصرفي المحدثه كما تصدر عن البنك المركزي المصري وذلك بالنسبة للعملاء والإطراف المرتبطة بهم ، وذلك قبل التصريح لأي عميل بتسهيلات ائتمانية سواء كانت جديدة أو تجديد القائمة منها أو رفع الحد المصرح به ، ويعتبر البيان المذكور مستنداً إلزامياً يتعين على السلطة المختصة الاطلاع عليه قبل اقرار منح الائتمان⁽¹⁾ .
- وتحقيقاً للأغراض المستهدفة من تجميع احصاءات الائتمان المصرفي ، وتعزيزاً لأركان منح الائتمان ، تراعى البنوك الالتزام بضوابط بيانات تجميع مخاطر الائتمان المصرفي وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ أول أغسطس 2001.

(1) كتاب السيد نائب محافظ البنك المركزي المصري الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002.

- 22- ضرورة قيام كل بنك بإبلاغ الإدارة العامة لتجميع مخاطر الإئتمان المصرفي بالبنك المركزي المصري بالبيانات الخاصة بالعميل والأطراف المرتبطة به (1) .
- 23- يجب أن تتسم محفظة القروض بدرجة كبيرة من التنوع بهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التركيز في التعامل مع عميل واحد أو قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي .
- 24- ينبغي أن يقترن منح ائتمان بالنقد الأجنبي بأغراض محددة ، وأن تتوافر مصادر لدى العميل للسداد بالنقد الأجنبي ، ويراعى في هذا الشأن ما يلي :
- * أن يقدم العميل إقراراً للبنك ينص على تنازله عن موارده بالنقد الأجنبي للبنك الممول (2) .
 - * ألا يكون الهدف من منح القروض بالنقد الأجنبي مجرد الاستفادة من فروق أسعار العائد بينها وبين القروض بالعملة المحلية أو أن يكون منح القروض لاستخدام حصيلتها في ربط ودائع بالعملة المحلية أو شراء أذون على الخزنة .
 - * ألا يكون انخفاض سعر العائد على عملة أجنبية مبرراً لمنح ائتمان بهذه العملة خروجاً عن الضوابط المستقر عليها في مجال منح الائتمان (3) .
 - * أهمية أن تتناسب أسعار العائد على الإئتمان مع متوسط تكلفة الأموال لدى كل بنك وبما يحقق له هامشاً مناسباً (4) .
- 25- بالإضافة إلى ما تقوم به إدارات الائتمان بالبنوك من التحقق من مستندات ملكية العملاء طالبي الائتمان للضمانات المقدمة منهم قبل التصريح لهم بأية تسهيلات ، فإن على البنوك مراعاة الرجوع إلى الجهات المنتجة للسيارات مباشرة للاستعلام منها عن السيارات المقدمة من بعض العملاء للاقتراض بضمانها للتأكد مما يقدم لها من بيانات ،

(1) اجتماع السيد المحافظ مع السادة رؤساء البنوك المنعقد بتاريخ 19 نوفمبر 2001 .

(2) اجتماع السيد المحافظ مع السادة رؤساء البنوك المنعقد بتاريخ 8 سبتمبر 1997 .

(3) اجتماع السيد المحافظ مع السادة رؤساء البنوك المنعقد بتاريخ 10 نوفمبر 1998 .

(4) كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم 288 الصادر بتاريخ 9 يناير 1986 .

وذلك ضماناً لعدم تعريض أموال البنوك للضياع⁽¹⁾.

26- يتعين أن يتم تعامل البنوك مع شركات قطاع الأعمال العام والقطاع العام وفقاً للقواعد المصرفية السائدة ، وأن يكون منح الإئتمان لهذه الشركات استناداً لما تسفر عنه الدراسات الائتمانية ومدى ملاءمتها ، وأن أية ضمانات حكومية للقروض الممنوحة للشركات المشار إليها يتعين أن تكون مصحوبة بموافقة صريحة من السيد وزير المالية⁽²⁾.

27- يتعين أن تحدد السياسة الائتمانية ونظم العمل الداخلى المعتمدة من مجلس إدارة البنك ، بوضوح وبدون أى لبس ، اختصاصات ومسئوليات كل من الجهات المسئولة عن الإئتمان وتحديد غرضه سواء في مراحل المنح أو التجديد أو الزيادة ، وعن استيفاء شروط المنح قبل الإذن بالصرف ، وعن السماح بالصرف⁽³⁾.

28- زيادة فاعلية دور إدارة التفتيش بالبنك في الرقابة على عمليات الائتمان .

29- قيام رئيس مجلس الإدارة بتقديم تقرير دورى بكل المخالفات التى يتم اكتشافها بناء على تقارير التفتيش مباشرة إلى لجنة المراجعة المشكلة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

30- ضرورة وجود آليه لدى كل بنك لتوفير تقارير تعرض على مجلس الإدارة شهرياً بالتجاوز عن الحدود المصرح بها أو الأرصدة المكشوفة في الحسابات الدائنة .

الإطار العام المقترح لنظام معلومات مبسط في البنوك⁽⁴⁾ :

سوف يقوم الباحث بتطبيق مبدأ من مبادئ النظرية العامة للنظم لتصميم نظام للمعلومات في البنوك وهو مبدأ الاطار العام .

(1) كتاب دورى الإدارة العامة للرقابة على البنوك رقم 314 الصادر بتاريخ 10 مارس 1991 .

(2) كتاب السيد نائب محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 .

(3) كتاب السيد نائب محافظ البنك المركزى المصرى الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002 .

(4) د. إبراهيم الصعدي ، د. عوض الله ميخائيل عوض الله ، د. خضر خضر الزيات ، د. محمد محمد دسوقي ، " دراسات تطبيقية في نظم المعلومات المحاسبية " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،

أولاً : مدخلات نظام المعلومات في البنوك :

هى مجموعة البيانات التى يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة سواء الداخلية أو الخارجية .

(أ) مصادر مدخلات نظام المعلومات في البنوك :

1. **المصادر الداخلية:** تتمثل فى الإدارات البنكية المختلفة مثل صناديق التوفير والأوراق المالية والتجارية الائتمان وخطابات الضمان وغرفة المقاصة أو بعبارة أخرى إدارة المدخرات ، إدارة خدمة العملاء ، إدارة الائتمان ، إدارة العمليات الخارجية ، إدارة الاستثمار وغيرها من إدارات البنك .
2. **المصادر الخارجية :** تتمثل فى قطاعات النشاط الاقتصادى التى يتعامل معها البنك .

(ب) وسائل مدخلات نظام المعلومات في البنوك :

تتمثل فى المجموعة المستندية مثل قسائم الإيداع والايصالات وإشعارات الخصم والاضافة وكشوف الحسابات الجارية والإيداعات وغيرها ونجد أن لكل بنك مجموعة مستندية تختلف عن البنوك الأخرى ولكنها تشابه فى جوهرها فى أنها وسيلة نقل البيانات من طرف إلى آخر .

(ج) أنواع البيانات فى نظام المعلومات في البنوك :

- 1- **البيانات الخاصة بالعملاء :** (مثل) الاسم والسن والحالة الاجتماعية والجنس والمهنة والعنوان والدخل ونوع العميل ومبلغ فتح الحساب ونوعه وتاريخه وعدد العاملين بشركة العميل وأرقام المبيعات ونتائج الاعمال وعدد الفروع وأسباب فتح أو غلق الحساب .
- 2- **البيانات المرتبطة بالسوق :** (مثل) حجم السكان وتوزيعهم من حيث السن والتعليم والدخل والمهنة ومعدل الهجرة والمنطقة الجغرافية .
- 3- **البيانات المرتبطة بالمنافسين :** (مثل) نقاط القوة والضعف لدى البنك والبنوك المنافسة وحصة البنك الحالية والمستقبلية والمنافسين المباشرين وغير المباشرين .
- 4- **أى بيانات أخرى هامة :** (مثل) أهداف الوحدة الاقتصادية المتمثلة فى النشاط والربحية والقيود الإدارية والتنظيمية المفروضة على أنشطة البنك .

ثانياً : عمليات المعالجة والتشغيل فى نظام المعلومات فى البنوك (1) :

هى مجموعة العمليات التى تجرى على المستندات سواء كانت حسابية أو محاسبية والتى تتمثل فى الاثبات والقيود والترحيل والترصيد والتخزين .

(أ) مصادر عمليات المعالجة والتشغيل فى نظام المعلومات فى البنوك :

هى مجموعة المستندات الخارجية والداخلية .

(ب) وسائل عمليات المعالجة والتشغيل فى نظام المعلومات فى البنوك :

- 1- هى مجموعة السجلات والدفاتر التى تجرى بها عمليات التشغيل حيث تسجل فيها البيانات الداخلة من المصادر وتبويب وتصنف طبقاً لمجموعة من المفاهيم .
- 2- بجانب الدليل المحاسبى الذى يعتبر وعاء يتضمن جميع الحسابات بالبنك أو بعبارة أخرى مجموعة التعليمات والأوامر التى يجب إتباعها عند إجراء العمليات الحسابية والمحاسبية.

وفى ظل التشغيل الإلكترونى للبيانات يتم الاعتماد على مجموعة من العناصر الرئيسية

لتحقيق أهداف النظام وهذه العناصر هى :

- 1- مجموعة الأجهزة والآليات : وحدات الادخال والتشغيل والاخراج .
- 2- مجموعة البرامج الجاهزة المساعدة .
- 3- مجموعة الاجراءات اللازمة عند تصميم وتنفيذ النظام .
- 4- مجموعة القوى البشرية اللازمة لإدارة وتخطيط وتنفيذ وصيانة نظم التشغيل .

ثالثاً : مخرجات نظام المعلومات فى البنوك (2) :

(أ) مصادر مخرجات نظام المعلومات فى البنوك :

هى مجموعة السجلات والدفاتر التى تجرى عليها العمليات الحسابية والمحاسبية .

(1) د. إبراهيم أحمد الصعيدى ، " نظم المعلومات المحاسبية - نماذج وحالات - " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1996 ، ص ص 7- 10 . .

(2) د. إبراهيم أحمد الصعيدى سنة 2003 ، ص 306 .

(ب) وسيلة مخرجات نظام المعلومات في البنوك :

هي مجموعة التقارير والدفاتر التي تصدر في نهاية الفترة المحاسبية وتنقسم التقارير إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

- 1- **التقارير الخاصة بالعمليات المصرفية :** (مثل) تحليل الودائع والقروض الجديدة وكشوف حسابات العملاء ويوميات الحسابات المختلفة .
- 2- **تقارير المعلومات التكتيكية :** (مثل) تقارير تطور حجم الودائع وأرصدة القروض والسيولة وقيمة النقدية الواجب الاحتفاظ بها في فروع البنك .
- 3- **تقارير المعلومات الإستراتيجية :** هي التقارير المستخدمة في التخطيط طويل الأجل ووضع ومراجعة الأهداف والسياسات ووضع الموازنات التقديرية ودراسة أرباح وإمكانات البنك .

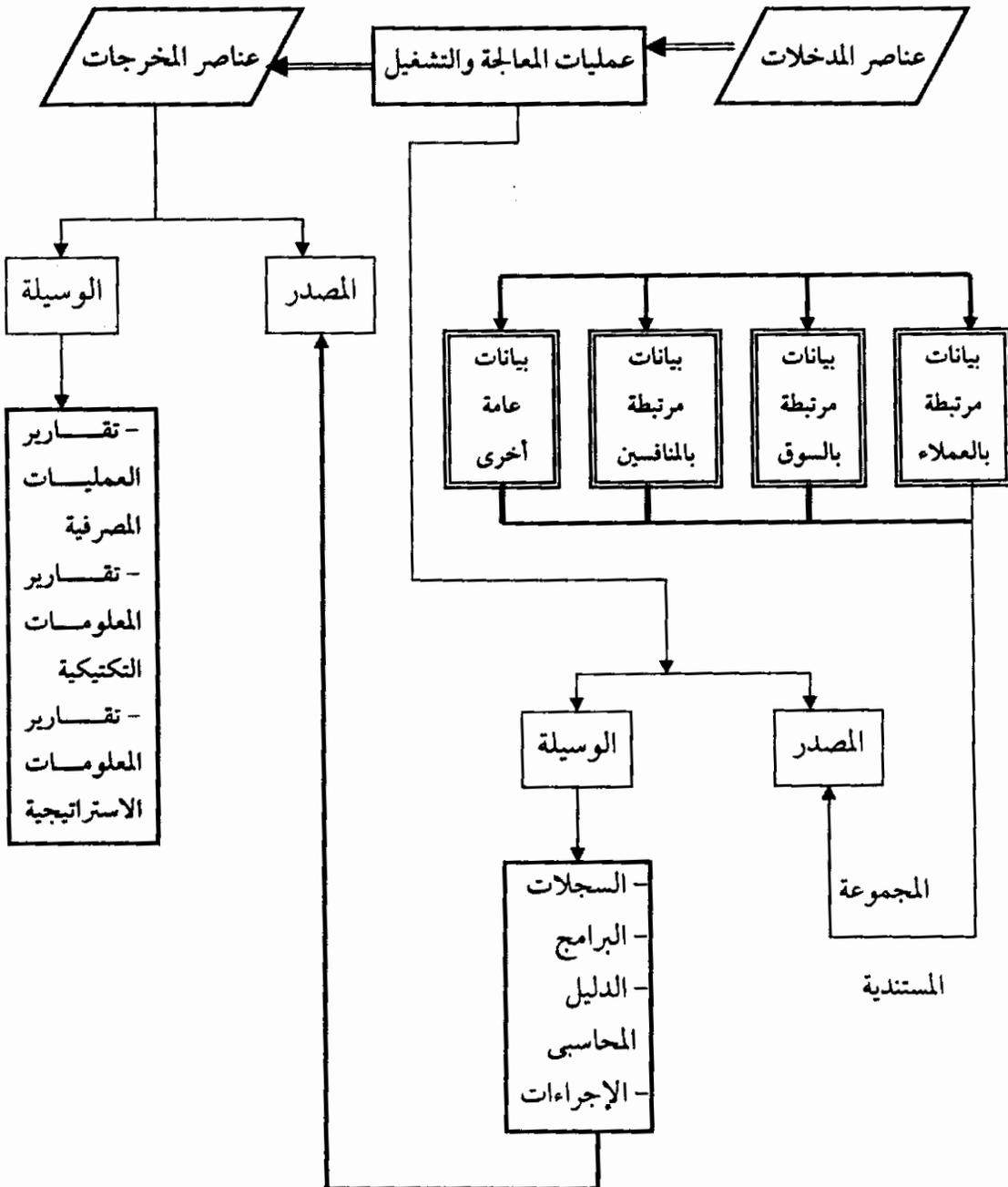
رابعاً : أمثلة على تقارير المعلومات في البنك التجاري⁽¹⁾ :

- 1- **تقرير العميل :** هو تحليل تفصيلي لعمليات السحب والإيداع الخاصة بالعميل وحجم أعماله مع البنك والنسب المثوية لنمو عمليات العميل .
- 2- **تقرير ربحية كل عميل :** هو دراسة لحجم معاملات العميل مع البنك وما يحصل عليه البنك من العميل في شكل فوائد أو عمولات أو مصاريف مع تحديد نصيب العميل من نفقات البنك الإجمالية ومدى مساهمته في تحقيق الربح أو الخسارة .
- 3- **تقرير مدى إستفادة البنك من العملاء :** لتحديد أكبر العملاء إفادة للبنك .
- 4- **تقرير التحليل التكراري لأنشطة البنك :** هو مجموعة مركبة من الجداول الخاصة بالتوزيع التكراري طبقاً لحجم ونوع النشاط والتوزيع الجغرافي .
- 5- **تقرير العملاء المرتقبين :** يتضمن هذا التقرير المعلومات المتاحة عن المنشآت العاملة في كل منطقة جغرافية .

- 6- **تقارير التخطيط للسيولة والربحية** : تشمل هذه التقارير ما يلي :
- أ- تقرير حالة السيولة في البنك والارصدة البنكية ومعدلات نموها .
- ب- تقرير متوسط الأرصدة والأرباح والخسائر : وهو تقرير يعد على أساس شهري يحدد متوسط رصيد كل حساب من حسابات البنك ومعدل الفائدة الحقيقي المدفوع والفوائد المحصلة ومصاريف البنك ومقارنة هذه الأرقام بأرقام الموازنة التقديرية .
- ج- تقرير مراكز المسئولية : ويحدد في كل فترة مصاريف وإيرادات كل مركز .
- د- تقارير التنبؤ : وتتنبأ بحجم الودائع والقروض المستقبلية وكفاءة استخدام موارد البنك وتقييم بدائل الإستثمار .

ويمكن توضيح الإطار العام المقترح للنظام المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية في

الشكل التالي رقم (13) :



الخلاصة

يخلص الباحث من عرضه للباب الثاني إلى ما يلي :

- ✓ منهج النظرية العامة للنظم يسمح بإدخال جميع الظواهر والمتغيرات وإخضاعها للتحليل بهدف الوصول إلى الحقائق .
- ✓ اصطلاح الإدارة بالنظم نشأ من احشاء النظرية العامة للنظم ، والتي تعبر عن الاستخدام العلمى للمعلومات سواء المحاسبية وغير المحاسبية للوصول إلى اتخاذ القرار المناسب .
- ✓ أن البنوك تتأثر تأثير جوهري بوجوده المعلومات المحاسبية وانعكاس ذلك على متخذ القرار .
- ✓ هنالك معيارين للحكم على مدى كفاءة وفاعلية النظام وليس كل نظام كفاء لابد بالضرورة أن يكون فعال .
- ✓ أن تطبيق النظرية العامة للنظم يقودنا إلى إدارة النظم كمفهوم علمى حديث وكأسلوب إدارى حديث ، وقد نجم عن إدارة النظم اتجاه البنوك إلى القيام بالعمليات المصرفية الإلكترونية ، وظهر مفهوم البنوك الإلكترونية E-Banking .
- ✓ ان المنشآت بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة تواجه مشكلات متعددة ومتنوعة ومعقدة وأهمها مشكلة صنع واتخاذ القرار في الأجلين القصير والطويل .
- ✓ أن البنوك والمنشآت المالية تفرض موارد المالية عليها إستخدامات متعددة لأموالها حيث أن الفكر الحديث في الإدارة الإستراتيجية لمخاطر الإستثمار يتطلب إتجاه تلك البنوك إلى إستخدام أحدث التقنيات في الإدارة ومن أهمها وضع وإستخدام نظم للمعلومات المحاسبية والإدارية والتي تنعكس على جوده المعلومات .
- ✓ ضرورة إتجاه البنوك إلى إستخدام أعلى التقنيات في نظم المعلومات وإستخدام الحاسب إلكترونى في أداء العمليات المصرفية اليومية والروتينية والاستراتيجية أيضاً .
- ✓ ضرورة الإهتمام بالتقارير المتاحة في البنوك لأنها تعتبر المصدر الرئيسى والأول للحصول على المعلومات لمتخذ القرار .

- ✓ ضرورة إتجاه البنوك إلى استخدام الأساليب الكمية الرياضية المعتمدة على الحاسب الآلى في رسم السياسات المصرفية المتعلقة بالقروض والودائع .
- ✓ يمكن القول أن هناك ضرورة لتوجيه الإهتمام بتطور نظم المعلومات المحاسبية والإدارية والإسراع في إجراءات الربط الإلكتروني بين البنوك .